وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت/كلية التربية

قسم التاريخ/ الدراسات العليا

م/العلاقات العراقية التركية (١٩٤٥-١٩٩٠)

الدكتور

حسن علي العبيدي

٢٠٢٥-٢٠٢٦

تعد العلاقات العراقية–التركية من العلاقات الإقليمية المهمة في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لما يربط البلدين من حدود جغرافية مشتركة، وتشابك تاريخي، ومصالح سياسية واقتصادية وأمنية متداخلة. وقد شهدت هذه العلاقات تطورات متباينة خلال المدة (1945–1990)، تأثرت بالمتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وبطبيعة الأنظمة السياسية في البلدين، إضافة إلى القضايا الإقليمية مثل الحرب الباردة، والقضية الكردية، وأمن المياه، والتحالفات الدولية تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات العراقية–التركية خلال هذه المدة من خلال ثلاثة محاور رئيسية: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، مع الوقوف عند أبرز الاتفاقيات والمواقف المتبادلة، وبيان أثر العوامل الداخلية والخارجية في رسم مسار هذه العلاقات وفي عام ١٩٤٥تم إقامة علاقات بين العراق وتركيا على توثيق التعاون الثنائي ووافق الطرفان على وضع صيغة نهائية للأسس التي شملت التعاون في المجالات الآتية.

١-التعاون على صعيد السياسة الخارجية على أساس تحالف البلدين مع بريطانيا، وعضويتهما في منظمة الأمم المتحدة، ولقدرة تركيا للتأثير في إيران وأفغانستان، فإن السياسة الخارجية للأخيرتين ستتأثر بطبيعة العلاقات بين تركيا ودول الجامعة العربية، وبذلك يتحقق التنسيق بين دول ميثاق سعد آباد والجامعة العربية لتحقيق المصالح المشتركة.

٢-التعاون الاقتصادي اعتماداً على مبدأ المعاملة الأكثر حظاً

٣-التعاون في الأمور المالية.

٤-التعاون في مجال المواصلات بين العراق وتركيا وإيران لتوثيق الروابط الاقتصادية وتنميتها، وتطوير العلاقات الاجتماعية والسياسية.

ه. التعاون في المجالات الثقافية.

وفي عام (١٩٤٦) جرى أبرام اتفاقية بين تركيا والعراق, وهي اتفاقية صداقة وحسن جوار . والتي تؤكد على (السيطرة المشتركة على الأنهار من الدولتين وتوثيق العلاقات بينهما . وقد أخذ العراق تعهد على تركيا بأن لا تقيم أي بناء على نهري دجلة والفرات إلا بموافقة العراق .

فيما عقدت تركيا مع العراق حلفاً في (٢٤) شباط (١٩٥٥) ، وهو نواة) لحلف بغداد (الذي انضمت له تباعاً كل من بريطانيا وإيران وباكستان ، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحلف وشاركت في لجانه ، وبذلك دخلت العلاقات العراقية التركية مرحلة جديدة في التطور على الصعيد الرسمي . وأن حلف بغداد الذي أدى إلى توطيد العلاقات بين العراق وتركيا ، وضمان الدفاع المشترك وتوسيع حجم التبادل التجاري والدبلوماسي والعلمي بين الطرفين ، حتى قيام ثورة (١٩٥٨) ، لكن

تركيا التي قررت الانسحاب منه في (٢٤) آذار (١٩٥٩) لأسباب ترى من قررت الانسحاب منه ومن اهم هذه الأسباب

١-التغير في السياسة الداخلية التركية

٢-اختلاف المصالح مع دول الأعضاء

أدت ثورة (١٤) تموز ١٩٥٨) في العراق إلى توتر العلاقات بين العراق وتركيا ، ولا سيما أن تركيا كانت راغبة في التدخل عسكرياً لتقويض الثورة ، لأن الحكومة التركية أفصحت عن نيتها بالتدخل في الأوضاع الداخلية للعراق ، إذ تحرك الجيش التركي نحو الجنوب ، والاتحاد السوفيتي وإبداء النصيحة لعدنان مندريس حال من دون ذلك لان تركيا كان نحكم عليكيا حليف لتركيا او حليف لها

بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة التدخل العسكري التركي في شؤون العراق الداخلية، إذ كان الأمريكان مترددين تماماً في استخدام أية حجة يطرحها الأتراك لغزو العراق، وكانوا واثقين من أن الأتراك لم يقدموا على أي عمل ضد العراق وحدهم ، من دون تقديم الدعم والإسناد الأمريكي، وهذا ما أكده عصمت اينونو فيما بعد أمام المجلس الوطني عام (١٩٦٣) بقوله : " إن الحكومة التركية أرادت قمع ثورة ١٩٥٨ في العراق، بإرسالها الجيش إلى هناك لكن حلفاء تركيا نصحوها بالتريث"

وبعد استقرار الأوضاع السياسية في العراق ، أخذت الصحافة التركية تغيّر لهجتها ومواقفها تجاه الثورة ، وبدأت تنشر الأخبار عن استقرار الحالة الأمنية في العراق ، وسير الأمور فيه على وفق مجراها الطبيعي ، ونشرت الصحافة التركية البيانات التي قدمتها السفارة العراقية في أنقرة ، والتي أوضحت فيها أهداف الثورة في العراق ، وكون الحركة الوطنية التي قامت فيه هي حركة داخلية ، كما نشرت تركيا أنباء اعتراف العديد من دول العالم بالنظام الجديد في العراق ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي .

وأعلنت تركيا في (٣١) تموز (١٩٥٨) ، اعتراف حكومتها عن طريق السفير التركي في بغداد بهجت اركمان بحكومة الجمهورية العراقية ، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة التركية بالنظام الجديد في العراق، إلا أن عدنان مندريس رئيس الوزراء وحزبه الديمقراطي الحاكم، لم يستطيعا تجاوز موقفهم السابق، من عدم الارتياح والرضى لما جرى في العراق ولعل هذا مادفع عبدالكريم قاسم بالتعليق على الاعتراف التركي بقوله " اننا نؤمن بأن مصدر اعتراف تركيا بالجمهورية العراقية هو الشعب التركي"

تؤكد الأوساط السياسية في تركيا ، إخفاق الأقطار العربية الثلاثة (العراق)، ومصر، وسوريا في تحقيق الوحدة الاتحادية الثلاثية ؛ بسبب حالة الشك وعدم الثقة التي ظهرت عقب إعلان ميثاق (١٧) نيسان ١٩٦٣) ، عندئذ أبدت السلطات التركية ارتياحها لهذا التطور، والذي يعني أن تركيا سوف تقيم علاقات مع العراق القائمة على أساس تكوين علاقات ثنائية مع الأقطار العربية، بما يتوافق وظروف كل دولة على حده .

شهد عاما (١٩٦٥ و ١٩٦٦) عدداً من الاتصالات واللقاءات بين المسؤولين الأتراك والعرب ومنها العراق، الذي قام بإرسال العديد من الوفود إلى تركيا ، ولعل أبرزها تلك الزيارة التي قام بها وزير الدولة للشؤون الخارجية الأسبق ، (عدنان الباجة جي) في السابع من نيسان (١٩٦٦) إلى تركيا ، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز وكان (الباجة جي)فور وصوله الى انقره وصوله الى انقرة قد قابل رئيس الجمهورية التركية بالوكالة إبراهيم شوقي وسلمه رسالة من الرئيس العراقي عبد السلام عارف أعرب فيها عن أمله في تنمية علاقات الصداقة بين العراق وتركيا ، كما أعرب عن أمل الحكومة العراقية بأن تقف تركيا موقفها المؤيد إلى جانب القضية الفلسطينية .

وفي الثالث من تموز من ١٩٦٦ ، قام (عبد الرحمن البزاز) رئيس وزراء العراق بزيارة رسمية إلى تركيا ، أعلن فيها مساندة العراق لتركيا في قضية قبرص . مقابل مساعدة تركيا للقضية الفلسطينية ، وأكد سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي في البيان المشترك الصادر في نهاية الزيارة تعاطف حكومته مع محنة اللاجئين الفلسطينيين العرب .

وبعد تغير نظام الأخوين عارف في (١٧) تموز ١٩٦٨) في العراق ، اعترفت تركيا بالتغير الجديد ، وهذا ما دفع الحكومة العراقية إلى تعزيز العلاقات الودية مع تركيا على أساس المصالح المشتركة وسياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية .

وفي عام ١٩٧٢ زار تركيا الرئيس العراقي أحمد حسن البكر على خلفية التحول في رؤية تركيا تجاه العراق، وتم توقيع البلدين على بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني ، والذي عالج فيه موضوع المياه المشتركة عن طريق الاتفاق على وضع برنامج ملء خزان (كيبان) ، بغية تأمين حاجات العراق من المياه ، وتضمن أيضا من أنابيب النفط من كركوك إلى السواحل التركية على البحر المتوسط ، وقد أدى هذا المشروع إلى تنمية العلاقات بينهما في المجالين السياسي والاقتصادي ، فعلى سبيل المثال كانت هذه الأنابيب تدر على تركيا منافع اقتصادية هائلة قدرت بـ (٢٥٠) مليون دولار سنوياً .

وفي ٢٧ آب من العام ١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية بين العراق وتركيا وبدأت العلاقات العراقية التركية بالتطور المستمر، بعد أن خفضت تركيا من دعمها للأكراد ، لبناء خط من كركوك إلى جيهان في تركيا ، وتم تخصيص (٣٥٠) مليون دولار لتنفيذ المشروع، وهذا الخط ينقل النفط من الحقول العراقية إلى المراكز الصناعية التركية وأن توقيع اتفاقية خط الأنابيب لم تكن مساومة بخصوص المشكلة الكردية .

ووقفت تركيا موقفاً ودياً من العرب في حرب تشرين الأول (١٩٧٣)، إذ أكدت على مواقفها السابقة بشأن القضية الفلسطينية ، وبذلت حكومة (بولند أجاويد بعد أزمة النفط عام (١٩٧٣) ، جهوداً كبيرة لغرض تحسين علاقاتها مع الدول العربية لضمان استمرار إمدادات النفط . كما أن العديد من الدول العربية وقفت إلى جانب تركيا، على خلفية تدخلها العسكري في قبرص عام (١٩٧٤) ، وتركت المساعدات المقدمة من العراق والسعودية وليبيا إلى الجانب (التركي) في قبرص، أثرها الحسن في الرأي العام التركي . وفي آذار عام (١٩٧٦) ، قام الرئيس التركي فخري كوروتوك) بزيارة رسمية للعراق . أعقبتها زيارة مماثلة لرئيس الوزراء التركي بولند أجويد

وعند اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية والتي تزامن مع وقوع الانقلاب العسكري الثالث في تركيا عام (١٩٨٠) ، عبرت الحكومة التركية عن موقفها من الحرب ، على لسان رئيسها التركي أنذاك كنعان افرين، بقوله: نحن نأسف للحرب العراقية الإيرانية ونقلق من ذلك، وأن تركيا بذلت ولازالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية . وفي الحرب العراقية الإيرانية كانت تركيا طريقاً رئيساً لكلا الطرفين المتحاربين إلى أوروبا وخاصة العراق، الذي صارت تركيا شريكاً رئيساً له ، إذ كانت تعد ممره إلى أوربا واحدى طرق الإمداد الحربي طيلة سنوات الحرب

وعلى الرغم من تخلل السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ببعض المشاكل الاقتصادية بين البلدين، ومن بينها هذه المشكلات إيقاف ضخ النفط عبر الأنبوب . العراقي - التركي ، نتيجة الخلافات بين البلدين حول سعر النفط ورسوم مروره عبر الأراضي التركية ، والمشكلة الناجمة عن عدم إيفاء تركيا بالدين ، الذي بذمتها للعراق لتسديد المبلغ في الوقت المتفق عليه بين الجانبين ، لكنه تم بعد ذلك تسوية الموضوع بتصدير تركيا كميات من القمح إلى العراق لاحقاً .

وفي مجال النقل البري والبحري، فقد عقدت اتفاقية النقل بين البلدين عام (١٩٨٠)، بعد الإجراءات التي اتخذتها سورية بعدم السماح بنقل البضائع والسلع للعراق عن طريق السكك الحديد .

وتمثلت الأعوام من (١٩٨١ إلى عام ١٩٨٩) بنسبة تبادل تجاري كبيرة بين العراق وتركيا ، واشتملت على السلع الزراعية والغذائية مثل الحنطة والحبوب واللحوم والدهن النباتي ومعجون الطماطة والتبغ والبقوليات وحبيبات البلاستيك والغزول ، فضلاً عن المكائن والمعدات ووسائل النقل والسيراميك والحديد

وفي تشرين الأول (١٩٨٤)، وقع العراق مع تركيا (إتفاقية المطاردة الحثيثة)، الذي بموجبه تبيح كل دولة لجيش الدولة الأخرى دخول أراضيها لعمق يصل إلى (١٠) كم ولمدة ثلاثة أيام ، لتعقب الانفصاليين الأكراد المناوئين للنظامين) ، وكان المستهدف منه حزب (pkk)، وقد جمدته تركيا من جانب واحد عام (١٩٨٨) ، وفي تلك المدة قامت تركيا بثلاث وتم تنفيذها بموافقة العراق . عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية بين عامي (١٩٨٧-١٩٨٨)،

وفي عام ١٩٨٦ تم عقد معاهدة بين العراق وتركيا تقضي بتزويد تركيا بالطاقة الكهربائية بمعدل (٨٠٠) مليون كيلو واط / ساعة، على أن يتم زيادة هذه الطاقة في عام (١٩٨٩) لتصل إلى مليار كيلو واط / ساعة على أن تقوم اللجان الفنية بإجراء مباحثات تفصيلية للاتفاق على الصيغة النهائية لتنفيذ هذه الاتفاقية، مع العلم أن تركيا تسد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية عن طريق استيرادها من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وبين نهاية الحرب في آب (١٩٨٨) وبداية أزمة الخليج في آب (١٩٩٠)، برزت دلالات على أن العلاقات العراقية التركية ، لن تكون طبيعية كما كانت في الماضي القريب ، وذلك لأن العراق كان أثناء الحرب يرتبط بعلاقات وثيقة مع تركيا ، وقد بات عليه الآن أن يحدد التأكيد على استقلاليته . وقد أقدمت تركيا في (١٣) كانون الثاني (١٩٩٠) ، على قطع تدفق المياه في نهر الفرات باتجاه سوريا والعراق مدة شهر كامل لأغراض ملىء سد اتاتورك الذي يعد رابع سد في تركيا

(١٣) شباط (١٩٩٠) ، رغم احتجاج الدولتين . وبدأت الدوائر الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالتهيئة لحشد رأي عام دولي ضد العراق ، وكان لابد للولايات المتحدة الأمريكية من أن تلجأ إلى دول إقليمية في المنطقة للتأثير فيه ، ولاسيما تركيا التي بدأت بالتحول نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق .

قامت الحكومة التركية بإصدار بيان في (٢ آب/ ١٩٩٠)، جاء فيه " (تشعر تركيا بالقلق لأن الأزمة التي كانت قائمة بين العراق والكويت، قد أدت إلى دخول القوات العراقية أراضي الكويت منتهكة سيادة دولة الكويت ووحدتها الإقليمية)، وصرح وزير الخارجية التركي في الوقت نفسه: (إن احتلال العراق للكويت غير مقبول وأن من الضروري للعراق الانسحاب

المصادر

١- د. نوري عبد الحميد العاني : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، بيت الحكمة، بغداد.

٢-د. خليل على مراد : العلاقات العراقية التركية، دراسة في التاريخ السياسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

٣-عادل باجيوان : العراق وتركيا ، صراع المصالح . والقلق الدائم ، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية

٤- سعد حقى توفيق السياسة الخارجية العراقية ، دار وائل للنشر، عمان .

٥- وليد حمدي : تركيا والعلاقات العربية، دراسة في العلاقات السياسية (١٩٤٥ - ١٩٩٠) الدار العربية للموسوعات، بيروت